الفلسطينية، خاصة وان التضحيات والخسائر المادية التي قدّمها الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة، عن طيب خاطر، من اجل استمرار الانتفاضة، وصلت الى ٢٣٠٠ مليون دولار خلال عامين من اعوام الانتفاضة[٢٠]. وعلى الرغم من تصريحات وتطمينات الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، من ان التقليصات في ميزانية منظمة التحرير الفلسطينية لن تصيب السكان في الأراضي المحتلة، الّا انها، بطريقة او بأخرى، ستؤثر فيهم على المدى البعيد.

وكالة الغوث الدولية للاجئين

تبدو آثار الضرر المباشر نتيجة أزمة الخليج على المساعدات التي تقدّمها وكالة الغوث الدولية للاجئين (اونروا). وقد قدّرت قيمة المساعدات الى المناطق المحتلة، خلال فترة ١٩٧٨ ـ ١٩٨٤، بحوالى ٣٧٥,٧ مليون دولار. وتشكّل هذه النسبة حوالى ٨٠ بالمئة من التحويلات الدولية الى الاراضي المحتلة[٢١]. وقد اكد هذه الخسارة المفوّض العام لوكالة الغوث الدولية للاجئين، جورجيو جيوكوميلي، حينما وجّه نداء عاجلاً الى سفراء ٣٦ دولة، طالباً دعماً مالياً عاجلاً لبرامج الوكالة الطارئة لخدمة اللاجئين الفلسطينيين. واعتبر ان ازمة الخليج اضرّت بهذه البرامج واستنفدت مواردها. وقد اشار المفوض العام الى ان ٧٠ مليون دولار خصصت لبرنامج المساعدة، الذي بدأ العمل به بعد اندلاع الانتفاضة في الاراضي المحتلة، في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧، قد نفدت «في الوقت الذي عمل فيه الوضع المتدهور في المنطقة على تفاقم متطلبات اللاجئين الفلسطينيين[٢٢].

وفي الوقت الذي أكد فيه المفوض العام الطلب المتزايد على خدمات الوكالة، قال: «ان التأثير المزدوج للانتفاضة وازمة الخليج يعملان على عرقلة اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة التي كانت خدماتهما الصحية الاجتماعية تعتمد، الى درجة كبيرة، على دعم الخليج»[٢٣].

ومن هنا، فان وكالة الغوث تجد نفسها، في ظل الازمة التي تشهدها المنطقة الحالية، في حاجة ماسّة الى موارد اضافية، من اجل مساعدة جميع اللاجئين الفلسطينيين في المنطقة المتأثرة. وقد طالب المفوّض العام سفراء الدول بأن ينقلوا الى حكوماتهم «الصعوبات الكبيرة التي يواجهها اللاجئون الفلسطينيون حالياً، والتي لا تستطيع ان تترجم نفسها الّا من خلال الضغط المتزايد على خدمات وكالة الغوث ومواردها»[٢٤].

تأثر المشاريع والمؤسسات

اعتمد الكثير من المؤسسات العاملة في الاراضي المحتلة على اموال الدعم التي تردها من دول الخليج. وقد تضررت مشاريع تلك المؤسسات، بحيث لم تصبح قادرة على انجازها بعد ان بوشر بتنفيذها قبل ازمة الخليج. ومثال على ذلك مشروع المستشفى الاهلي في الخليل. فللمستشفى في مصارف الاردن اكثر من مئة الف دينار كويتي؛ وقد انخفضت قيمة الاموال التي يمتلكها المستشفى بفعل تدهور الدينار الكويتي؛ هذا اضافة الى توقف المساعدات من قبل المؤسسات في دول الخليج، ومن بينها الكويت؛ اذ تبرع الفلسطينيون، في هذه الدول، بـ ٤٠ بالمئة من تكاليف المشروع، بينما تبرّع العرب بـ ٦٠ بالمئة من تكاليفه، الّا انها انقطعت وتوقف العمل في المشروع[٢٥].

ويبدو ان المؤسسة الاكثر تأثراً بأزمة الخليج كانت مستشفى المقاصد الخيرية، في مدينة القدس، الذي يتلقى ٧٥ بالمئة من تمويله من الحكومة الكويتية. ويوظف المستشفى اكثر من ٧٠٠ شخص. قال امين سر جمعية المقاصد الخيرية، محمود حبيّة، ان الوضع المالي الحالي سيىء للغاية،